على غيره في أصل الفعل وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من
فعل لازم **كأكرم** أو متعد كأضرب وأعلم ولا يرد خير وشر فإنهما للتفضيل لأن
أصلهما أخير وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس
وأما قوله وجب شيء إلى الإنسان ما منعا فضرورة ولا يصاغ إلا مما صيغ منه
فعل التعجب كما سيأتي في بابه **ويستعمل بمن** ولو تقديرا جارة للمفضل عليه إذا
جرد من ال والإضافة نحو أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهي لابتداء الغاية
ارتفاعا وانحطاطا أو للمجاوزة ولا يفصل بينهما وبين مجرورها بأجنبي ولا يجوز أن
تقدم هي مع مجرورها على اسم التفضيل إلا أن يكون اسم استفهام أو مضافا إلى اسم
استفهام فيجب حينئذ نحو ممن أنت أفضل ومن غلام من أنت أجمل **ومضافا للنكرة**
مطابقة للمفضل وجوبا **فيفرد ويذكر** في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا
وإن المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الأولى زيد أو هند أو الزيدان أو الهندان
أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو وأما قوله مه مه مه
مه كأنّ كبرى وصغرى من فواقعها مه حصباء در على أرض من الذهب مه
فلحن أو لم يقصد حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل
رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين
والهندات أفضل نساء وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير
أول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم أول كافر **ويستعمل بأل فيطابق** وجوبا
موصوفه إفرادا وتذكيرا وضدهما فتقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان
والزيدون الأفضلون أو الأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات أو الفضل **ومضافا لمعرفة فوجهان** أي المطابقة إجراء له مجرى
المعرف بأل نحو أكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب إجراء له مجرى المجرد نحو
ولتجدنهم أحرص الناس نعم إن استعمل لغير تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم إذ ليس فيهم عادل
غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد وفي هذه الحالة
والتي قبلها لا يستعمل بمن واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف **ولا ينصب**

المفعول

المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا **المفعول** على الأصح **مطلقا** أي سواء كان ظاهرا أو
غيره بل يصل إليه باللام كزيد أرعى للعلم وأبذل للمعروف أو بالباء نحو أنا
أعرف بالنحو وأجهل بالفقه فإن كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل
مقدر كزيد أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب وأجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونقل المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم إن أول
بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهو رأي حسن فينصب حينئذ بلا تأويل كما أنه
يضاف حينئذ إلى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة واحدة
كما أنه إذا صح الفعل محله رفع الظاهر فهذا استثناء لما كان في الشرح من حكاية
الإجماع على منع عمله فيه منصوب ويرفع الضمير المستتر في كل لغة **ولا يرفع في
الغالب** اسما **ظاهرا** ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه **إلا في مسألة
الكحل** فإنه يرفع ذلك إجماعا لأنه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها
أن يكون صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو شبهه ومرفوعه أجنبيا مفضلا على
نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وسميت
عرفت المسألة بمسألة الكحل واشتهرت بالتمثيل بها والأصل أن يقع هذا الظاهر بين
ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال وقد يحذف الضمير
الثاني وتدخل من إما على الظاهر نحو من كحل عين زيد أو محله نحو من عين زيد أو
ذي المحل نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن ولا يجوز أن يجعل المرفوع
فيه مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي وقد يرفع
الظاهر في لغة حكاها سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وعنها احترز
بقوله في الغالب

باب التوابع

وهي جمع تابع
وهو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فإطلاق التابع
على المعرب والفعل الغير المعرب مجاز إذ لا إعراب فيهما تقع فيه التبعية
والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل فإن العامل فيه مقدر
خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع فلا يجوز الفصل بين التابع
ومتبوعه بأجنبي ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله **يتبع ما قبله**

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)